

حضر افتتاح بطولة الأندية العربية الثانية عشرة للشطرنج

رئيس الجمهورية يبدش ويفتح عدداً من المشاريع في محافظة عدن بكلفة تجاوزت (70) مليار ريال



جانب من الفعاليات



رئيس الجمهورية أثناء حضوره افتتاح بطولة الأندية العربية



رئيس الجمهورية يزيع الستار عن اللوحة التذكارية لافتتاح وتدشين عدد من المشاريع الخدمية والإمناية



... ويحيي الشباب والشابات

على النهضة التنموية التي تشهدها اليمن في مختلف المجالات.
كما أقيمت في الحفل قصيدة للشاعر احمد السيد عبرت عن المناسبة وأهمية هذه الأنشطة الرياضية والشبابية .
وقام فخامة رئيس الجمهورية بعد ذلك بتسليم 10 باصات لرؤساء أندية محافظة عدن :التلال، الوحدة، شمسان، الميناء، الشعلة، المنصورة، الروضة، النصر، والجلاد .
ثم أعلن فخامة رئيس الجمهورية افتتاح البطولة قائلًا: باسم الله وعلى بركته نفتح البطولة في العاصمة الاقتصادية والتجارية والرياضية والسياحية عدن.
وقدم عدد من رؤساء الوفود العربية المشاركة دروع أنديةهم لفخامة الأخ رئيس الجمهورية.

وأضاف: «نجتمع اليوم في عدن الشمام والكرم والأصالة وكلنا في هذا الوطن العربي نكون نبراسا عربيا بالتماسك والإخوة لنكمل العرس الرياضي في افتتاح البطولة العربية الثانية عشرة للشطرنج».
فيما رحب رئيس الاتحاد اليمني للشطرنج عبد الكريم العذري بفخامة رئيس الجمهورية، وبالمشاركين في البطولة من الدول العربية الشقيقة.. مشيرًا إلى أن هذه البطولة تأتي امتدادا للنشاط الرياضي والشبابي الذي تشهده مدينة عدن حاليًا.
وقال إن استضافة مثل هذه البطولات من شأنها أن تعزز التواصل بين شباب الأمة العربية، وتخلق روابط الثقة بينهم، فضلًا عن تمكين المشاركين من الاطلاع

الأندية العربية الثانية عشرة للشطرنج - أبطال الدوري - التي تحتضنها العاصمة الاقتصادية التجارية عدن خلال الفترة من 13 إلى 19 ديسمبر الجاري .
وفي الاحتفال ألقى رئيس وفد نادي أمانة عمان الكبرى عياش كريشان كلمة رؤساء وفود الدول الشقيقة المشاركين في البطولة، هنأ فيها فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة احتفالات اليمن بعيد الاستقلال، وبنجاح بطولة خليجي 20.
وقال: «لقد تكللت نفاتح الفرح باكمال العرس الجميل الذي رسمته مدينة عدن وهو نجاح بطولة خليجي 20، وما لمسه الجميع من حسن تنظيم وكرم ضيافة وحضور جماهيري لافت».

تأهيل ملعب 22 مايو بـ 4 مليارات و500 مليون ريال، ومشروع ملاعب التدريب بـ 3 مليارات ريال.
ومن بين تلك المشاريع إعادة تأهيل شبكة الكهرباء بكلفة مليار ريال، فضلًا عن مشاريع البرنامج الاستثماري المحلي لمدينة عدن بكلفة مليارين و500 مليون ريال، والمرحلة الأولى من مشروع سفلة طرقات الجمعات السكنية بكلفة 3 مليارات و500 مليون ريال، بالإضافة إلى تدشين العمل لاستكمال البنية التحتية للمشاريع الخاصة بخليجي عشرين بكلفة إجمالية بلغت ملياراً و593 مليون ريال .
بعد ذلك حضر فخامة الأخ رئيس الجمهورية في الصالة الرياضية المغلقة الحفل الذي أقيم بمناسبة افتتاح بطولة

إعدن / سبأ:
قام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية لافتتاح وتدشين عدد من المشاريع الخدمية والإمناية بمحافظة عدن بكلفة إجمالية تبلغ 70 ملياراً و682 مليوناً و714 ألف ريال .
وكان في استقباله عند اللوحة التذكارية للمشاريع محافظ عدن الدكتور عدنان الجفري، وعدد من أعضاء المجلس المحلي بالمحافظة .
وتضمنت تلك المشاريع افتتاح مشاريع سياحية بكلفة 38 ملياراً و700 مليون ريال ومشروع تأهيل البنى التحتية لخليجي عشرين من رصف وسفلتة، وإنارة، وتحسين المدينة، بالإضافة إلى مشاريع في قطاعي الصحة والأمن بكلفة 15 ملياراً و889 مليوناً و714 ألف ريال، وكذا مشروع

أقر مشروع قانون فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة

البرلمان يؤكد ضرورة قيام الحكومة بمهامها لإيقاف تهريب المشتقات النفطية

التوصيات البرلمانية للحكومة :

خضم مستحقات المؤسسة العامة للكهرباء لدى كافة الجهات من مخصصاتها

محاسبة الجهات الحكومية المقصرة في استخدام المساعدات الخارجية المقدمة لها

عدم الصرف خارج إطار الموازنة العامة للدولة إلا بعد موافقة مجلس النواب



من جلسات مجلس النواب أمس

مناقشة مشروع موازنة العام 2011م بإضافة المخصصات المتعلقة بمشاريع الطرق المتعثرة، ومشاريع الكهرباء، وذلك في ضوء ما تم الاتفاق عليه من قبل اللجنة مع الجانب الحكومي ممثلًا بوزير المالية أثناء مناقشة هذا الجانب، بحيث تضاف هذه المبالغ إلى ما تم وضعه من تقديرات ضمن مشروع موازنة العام المالي 2011م .
وأقر المجلس في هذه الجلسة إعادة تقرير لجنة العدل والأوقاف بشأن دراستها لمشروع قانون التحكم في المنازعات المدنية والتجارية في ضوء الملاحظات والمقترحات التي طرحت من قبل أعضاء المجلس أثناء مناقشة تقرير اللجنة في المجلس وذلك إلى اللجنة ذاتها لمزيد من الدراسة.
وأستمع نواب الشعب في هذه الجلسة إلى رسالتى الحكومة بشأن طلب إدراج مشروع قانون تعديل القانون رقم 15 لسنة 2000م، الخاص بهيئة الشرطة ومشروع قانون تنظيم الحماية والحراسات الأمنية الخاصة، في جدول أعمال المجلس.
وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله اليوم بمشينة الله تعالى.
حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني ووزير المالية نعمان طاهر الصهبي.

وذلك خصمًا من مخصصات الجهات والوحدات المعنية مركزياً .
كما أكدت التوصيات ضرورة محاسبة الجهات الحكومية المعنية بالتقصير في استخدام المساعدات الخارجية المقدمة لها وما ترتب على ذلك من تحميل الخزينة العامة للدولة أعباء مالية تتمثل بالفوائد المحتسبة ضمن الحسابات الجارية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وتنزيل المبالغ الخاصة بفوائد الدين المحلي المتعلقة بالقروض الممنوحة من قبل بنك التسليف التعاوني الزراعي، والبنك اليمني للإتشاء والتعمير، التي تم تحميلها على الخزينة العامة للدولة ضمن الاعتماد الإضافي لعام 2010م، على أن يقوم البنكان بتحصيل أصل القروض مع الفوائد المترتبة عليها من المدينين وفقاً للطرق القانونية .
وألزمت توصيات نواب الشعب الحكومة بعدم تكرار ذلك وكلفة المجلس لجنة الشؤون المالية بدراسة أسباب الارتفاع المتصاعد في كميات وقيمة المشتقات النفطية المستهلكة محلياً لجميع القطاعات، بما في ذلك استهلاك المحطات الكهربائية التي تعتمد في تشغيلها على مادتي المازوت والديزل، وتحليل البيانات التي تم موافاة اللجنة بها من قبل الجانب الحكومي بشأن دعم المشتقات النفطية، وتقديم تقرير للمجلس بذلك.
كما ألزم المجلس الحكومة كذلك عند

إقرار مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون بشأن فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة لسنة 2010م بمبلغ قدره مائتان وسبعة وثمانون ملياراً وثلثمائة وخمسة وثمانون مليون ريال .
وأقر المجلس توجيه عدد من التوصيات للحكومة في هذا الشأن بعد مناقشة المجلس لتقرير لجنة الشؤون المالية حول هذا الموضوع والتزام وزير المالية نعمان طاهر الصهبي بتوصيات المجلس التي أكد المجلس من خلالها على تقيد الحكومة بأحكام المادة (89) من الدستور، وعدم الصرف خارج إطار الموازنة العامة للدولة إلا بعد موافقته.
وأكد المجلس ضرورة قيام الحكومة بمهامها بما يكفل إيقاف ظاهرة التهريب الداخلي والخارجي للمشتقات النفطية، والزام جميع الشركات النفطية بشراء احتياجاتها من المشتقات النفطية من شركة النفط اليمنية والأسعار العالمية ووضع آليات رقابية فاعلة تكفل عدم قيام تلك الشركات بشراء احتياجاتها من المشتقات المدعومة من السوق المحلية، والزام وزارة المالية بصمم مستحقات المؤسسة العامة للكهرباء لدى كافة الجهات والوحدات المركزية والوحدات الاقتصادية والمستقلة والصناديق الخاصة مقابل استهلاكها للكهرباء